أ.ريـــــاض بودلاعة

القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 1962

إن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954، شكل قطيعة نهائية مع النظام الاستعماري الاستيطاني الذي جثم على صدر الأمة الجزائرية لمدة قرن وربع القرن، وأذاقها ألوان الإبادة والقهر والتفقير والتجهيل.فقد كانت المبادرة من طرف مجموعة من الشباب المناضلين الواعين المتحمسين للكفاح المسلح تحت إشراف محمد بوضياف، وبعد التفاف الجماهير الشعبية ، والتيارات الوطنية حول الثورة التحريرية اثر هجمات20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني بقيادة زيغود يوسف ،كان لابد من تنظيم الثورة لمواجهة الضغوط الاستعمارية المتزايدة ، والتحكم في إدارة الثورة .فعقد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تحت إشراف عبان رمضان الذي تبنى إستراتيجية جديدة تقوم على تأسيس هياكل وأجهزة تنظم عمل الثورة التحريرية .وهو ما أكدته قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على تشكيل مجلس وطني للثورة الجزائرية ، ولجنة للتنسيق والتنفيذ التي ستتحول لاحقا إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية .

و كان على هده الأجهزة القيادية أن تتجاوز أساليب التسيير، التي أدخلت الحركة الوطنية في صراع الأشخاص والزعامات قبل اندلاع الثورة، و أن تعتمد مبدأ القيادة الجماعية والقيم الديمقراطية في تسييرها. وفي هده الدراسة التي سنخصصها للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، سنحاول الإجابة على جملة التساؤلات الآتية:

ما هي هده القيم الديمقراطية التي تعلقت بها شعوب العالم، ومنها الشعب الجزائري ؟

كيف تشكل المجلس الوطني للثورة والتطورات التي عرفها حتى الاستقلال ؟ما هي أشكال الممارسة الديمقراطية فيه ؟
هل حقا كان تسيير برلمان الثورة يتم بطريقة ديمقراطية ؟ وما هو شكل الديمقراطية التي أقرها المجلس الوطني للثورة لمرحلة الاستقلال ؟
للإجابة على هده التساؤلات قسمت هده الدراسة إلى ثلاثة محاور هي: أولا: مفهوم الديمقراطية ثانيا: القيم الديمقراطية ثالثا: القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية

أولا : مفهوم الديمقراطية :

الديمقراطية «democratia» كلمة يونانية الأصل تتكون من مقطعين الأول " demos "و يعني الشعب والثاني" kratia "ويعني حكم أو سلطة، وبذلك يكون المعنى سلطة أو حكم الشعب[1].
ويعرفها محمد عابد الجابري بأنها: " طريقة سلمية وإيجابية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة لفائدة المجتمع ككل في إطار ممارسة المواطن لحقوقه"[2].
ويرى جميل صليبا أنها : " نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد، أو لطبقة واحدة منهم "[3].
وبهذا فإن الديمقراطية هي نظام الحكم الذي يكون فيه الشعب مصدر السيادة وصاحبها ، ولكن طريقة ممارسة الشعب لسيادته لا تتخذ شكلا واحدا، وانما تظهر في صور متعددة تتمشى مع ظروف الدول وأحوال شعوبها ، فكل شعب يختار النظام الذي يلائمه ويحقق أهدافه على أكمل وجه،ويمكن حصر التطبيقات المختلفة للديمقراطية في الصور الآتية :

1- الديمقراطية المباشرة : هي الديمقراطية التي يمارس فيها الشعب السيادة بنفسه دون وساطة نواب أو ممثلين له، وهي أقدم صور الديمقراطية حيث طبقت في المدن اليونانية القديمة مثل اسبارطا وأثينا ،حيث كانت الجمعية الشعبية التي تضم المواطنين الأحرار** تجتمع عدة مرات في السنة لمناقشة كافة الأمور المتعلقة بالدولة ،وإقرار القوانين والمعاهدات ، غير أن هذا النوع من الديمقراطية قد انقرض ولم يعد معمول به إلا في بعض المقاطعات السويسرية القليلة السكان ،

---

[1] عبد المنعم الحفني : **المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية** ، الطبعة الثالثة القاهرة ، 2000 ص357.
محمد عابد الجابري **:الديمقراطية وحقوق الانسان** ،الطبعة الثانية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان 1997 ص133 [2]
جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، بيروت، 1982، ص 570. [3]
** كانت المواطنة تقتصر على الرجال الأحرار دون العبيد والنساء.

وذلك لاستحالة جمع كافة المواطنين في مكان واحد في الدول الحديثة الضخمة السكان[4].

2-الديمقراطية النيابية : يقوم هذا النوع من الديمقراطية على أساس أن الشعب ينتخب نوابا (برلمان) يمارسون سلطته بإسمه ونيابة عنه ، وذلك في خلال مدة معينة يحددها الدستور ، وقد نشأ هذا النظام النيابي في إنجلترا منذ أن صدر أول دستور مكتوب" "ماجناكارتا" " magna carta " سنة 1215، وتطور إلى شكله الحالي بعد فترة طويلة[5].

3-الديمقراطية شبه المباشرة: يعد هذا النوع نظاما وسطا بين الحكم المباشر، والحكم النيابي ، ففي الديمقراطية شبه المباشرة ينتخب الشعب برلمان، ولكنه لا يترك بيده جميع مقاليد الأمور في الدولة، حيث يحتفظ الشعب لنفسه بحق الاشتراك معه في بعض المسائل الهامة، ومنها حق الاعتراض على القوانين التي يسنها البرلمان ، ومراقبة النواب وحق إقالتهم ، ويمتد حق الشعب في بعض الدساتير إلى عزل رئيس الدولة المنتخب[6].

ومنه فإن الديمقراطية نظام مثالي تتجه إليه الأحلام ، ولكنه لا يتحقق في الواقع في صورة واحدة من التنظيم ، فكل نظام سياسي يعتبر إرادة الشعب مصدرا لسلطة الحكم هو نظام ديمقراطي.

و أما عن تطبيق الديمقراطية خلال القرن العشرين فقد اختلفت بحسب النظم السياسية و الإقتصاية السائدة في كل بلد حيث يمكننا التمييز بين ثلاث أشكال للديمقراطية خلال النصف الثاني من القرن العشرين هي الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية .

1 : الديمقراطية الليبرالية :

وهي ديمقراطية تطورت في المجتمعات الأوروبية الغربية منذ عصر النهضة، ثم عززتها الثورة الفرنسية لعام 1789م* إلى أن أخذت شكلها الذي هي عليه الآن, وتتميز هذه الديمقراطية بكونها تمثيلية تعددية تكون فيها الأولوية للحرية ، حيث لا تتدخل السلطة في دائرة المصالح الخاصة إلا بدافع من المنفعة العامة المعترف بها شرعا ، ويكون فيها التنظيم المؤسساتي قائما على توازن السلطات بواسطة الكوابح والتوازنات وإقامة المجالس التمثيلية[7].

---

[4] محمد نصر مهنا :**في نظرية الدولة والنظم السياسية** ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية2001،ص122.

[5] محمد كامل ليلة :**النظم السياسية الدولة والحكومة** ،دار النهضة العربية ،بيروت 1969، ص820

[6] المرجع نفسه، ص ص 804-805.

* بإعلان حقوق الإنسان في فرنسا عام 1789 الذي نص على مبدأ سيادة الأمة ،صارت الديمقراطية مبدأ قانوني تقوم عليه أسس الحكم في الدول الديمقراطية .

[7] ر.بودون، وف بوريكو : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** : ترجمة الدكتور سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر ص 311.

وبهذا فإن تطبيق الديمقراطية في الدول الرأسمالية أو المتشبهة بها يقوم أساسا على التمثيل النيابي وفصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتعدد الأحزاب السياسية التي تتنافس على حيازة أغلبية مقاعد المجلس النيابي وبالتالي تشكيل الحكومة حيث تسيطر على السلطتين التشريعية والتنفيذية مع بقاء السلطة القضائية فوق الأحزاب المتنافسة ، كما تتشكل معارضة تضم الأحزاب الأخرى التي لم تحز على الأغلبية تقوم بمهمة مراقبة الحكومة ونقدها[8].

2 : الديمقراطية الاشتراكية :

يدفعنا الحديث عن الديمقراطية الاشتراكية إلى مناقشة قضية الدولة عند كارل ماركس، فالنظرية الماركسية ترى أن الدولة هي تعبير عن سيطرة طبقة أو طبقات اجتماعية على سائر الطبقات الأخرى ، فهي نتاج الصراع الطبقي في المجتمع ومحصلته نشأت في التاريخ بانقسام المجتمع إلى طبقات وظهور الملكية الفردية، ولهذا فالدولة ستزول في المجتمع الشيوعي وتحل محلها إدارة الأشياء[9], غير أن تطبيق النظرية الاشتراكية على أرض الواقع أدى إلى الإقرار بأهمية بقاء الدولة خلال مرحلة ما بعد الثورة الاشتراكية و هذا لحمايتها من الهجمات الرأسمالية، و لما لها من أهمية في التوجيه، و خلال هذه المرحلة تسيطر الطبقة العاملة حيث تظهر ديكتاتورية البروليتاريا، و قد وصف الفكر اللينيني- الستاليني ديكتاتورية البروليتاريا بأنها مرحلة لا تعرف الديمقراطية الكاملة أو ديمقراطية للجميع, بل هي ديمقراطية للبروليتاريا ودكتاتورية ضد البورجوازية[10].

و قد أوضح لينين كيفية تطبيق الديمقراطية خلال ديكتاتورية البروليتاريا فذكر أنها:

" تنظيم للطبقة العاملة من أجل القضاء على البورجوازية بحيث تمارس الديمقراطية الحقيقية من قبل الشعب العامل فتكون ديمقراطية الشعب لا ديمقراطية الأغنياء"[11].

---

[8] علي الدين هلال وآخرون : **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986ص 28.

[9] سعد الدين إبراهيم و أخرون: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1987ص 44.

[10] المرجع نفسه،المكان نفسه

[11] محمد أنس قاسم جعفر: **التنظيم المحلي و الديمقراطية** ،القاهرة، 1982ص117

وعليه فإن النظرية الماركسية ترى أن الديمقراطية تتحقق عند القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حيث يزول مصدر الامتيازات التي تتمتع بها الطبقة المالكة, فتتحقق بذلك المساواة الفعلية بين الأفراد والتي لن تقتصر على المساواة القانونية، بل تشمل أيضا المساواة في الحظوظ و الوسائل[12].

ولا تختلف الديمقراطية الاشتراكية عن الديمقراطية الليبرالية إلا في تضيقها على الملكية الفردية ، فقد نص الدستور السوفياتي على الحرية السياسية والمساواة أمام القانون والضرائب ، وحرية المعتقد ، وحماية الأفراد ، والحريات العامة كالتعبير والصحافة و الاجتماع ، بنفس التأكيد الوارد في دساتير الديمقراطيات الغربية ، ولكن الحقوق الاجتماعية عليها تأكيد خاص في الديمقراطية الاشتراكية , غير أن الاختلاف يظهر فقط في شروط ممارسة هذه الحقوق ، حيث لا يمكن ممارستها إلا إذا كانت لا تتعارض مع روح النظام الاشتراكي.

وبهذا فإن الديمقراطية الاشتراكية تركز على المضمون الاجتماعي, حيث تتوفر الفرص المتساوية في العمل والتعليم والصحة, بينما يترك الفعل السياسي للطبقة الحاكمة.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر تعبير الديمقراطيات الشعبية للدلالة على النظم السياسية التي ظهرت في دول أوربا الشرقية، حيث تميزت هذه النظم بالتأثير الواسع للفئة الشيوعية على باقي الفئات الأخرى بفعل تنظيمها ومساعدتها من قبل الاتحاد السوفياتي، فتسيطر على السلطة بمساعدة العناصر الوطنية التابعة والخاضعة لها ، على الرغم من اعترافها بالحقوق والحريات السياسية لهذه الفئات والتي تتخذ في بعض الدول شكل أحزاب ديمقراطية أخرى إلى جانب الحزب الشيوعي ولكنها تلتزم بمواقف الاشتراكية ، وتعترف بالدور القيادي للطبقة العاملة[13].

وبعد التطور الذي عرفته الديمقراطيات الشعبية أعلن المؤتمر الثاني والعشرون عن تحول الدولة السوفياتية تحت قيادة الطبقة العاملة من دكتاتورية البروليتاريا إلى دولة الشعب بكامله ، هذه الدولة لا تعبر عن دكتاتورية أية طبقة ولكنها أداة للمجتمع والشعب كله ، ووفقا لهذا التصور تفقد الطبقة العاملة طبيعتها الدكتاتورية أو القهرية ، بعد أن قضت على الطبقات المستغلة ، وتتطور الديمقراطية البروليتارية لتصبح ديمقراطية اشتراكية للشعب كله ، وتتحول الدولة

---

[12] سعيد بو الشعير: **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، طبعة مشتركة " د م ج، م و ك "الجزء الثاني الجزائر1994 ص71-72

[13] روزنتال و يودن: **الموسوعة الفلسفية** ترجمة سمير كرم، الطبعة الخامسة، بيروت، دار الطليعة، ص 212.

من دكتاتورية البروليتاريا إلى دولة الشعب كله ، ويتحول كذلك الحزب الشيوعي من حزب الطبقة العاملة إلى حزب الشعب كله[14].

3: الديمقراطية الاجتماعية :

لا تختلف الديمقراطية الاجتماعية عن الديمقراطية الليبرالية حيث تقوم هي الأخرى على احترام حقوق الإنسان[15] والحريات المختلفة وإعطاء السيادة للشعب ، ولكنها تؤكد على الحقوق الاجتماعية للإنسان . فعلى إثر التطور الذي عرفته الصناعة في أوروبا وظهور الطبقة العاملة كقوة لها من القدرة ما يمكنها من التأثير أو الإطاحة بالنظام السياسي ، ظهر اهتمام الطبقة البورجوازية بمشاكل العمال ، وخوفا من فقدان السلطة بدأت تعترف ببعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسية التي تقرها الديمقراطية الليبرالية ، والتي كانت ترى فيها الطبقة العاملة حرية شكلية لا تتحقق إلا بتوافر الوسائل التي تمكن التمتع بهذه الحرية وممارستها بما يتماشى والمساواة الفعلية كتوفر العمل والعلاج ، وتمثيل العمال ومشاركتهم في تسيير المؤسسات[16].

وقد أكدت النصوص الدستورية الحديثة لبعض الدول على هذه الحقوق الاجتماعية فقد جاءت في ديباجة الدستور الفرنسي لسنة 1946م، وأعيد تأكيدها في دستور عام 1958م تحت عنوان " المبادئ السياسية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية في عصرنا الحالي" ،كما عبر عليها في الدستور الإيطالي لعام 1948، ودستور ألمانيا الفيدرالية[17].

وتتمثل هذه الحقوق في حق العمل ، وحرية الانضمام للنقابات وكفالة الأسرة والفرد من قبل الدولة فضلا عن الحماية الصحية والتأمين والراحة والتعليم المجاني[18].

وبهذا فإن الديمقراطية الاجتماعية تتميز بتركيزها على الجوانب الاجتماعية لتحقيق المساواة بين الأفراد وحمايتهم من المخاطر التي تهدد الحياة ، وتضمن بذلك أن يكون الشعب مشارك في العملية الديمقراطية لا خادما لها.

ثانيا : القيم الديمقراطية

1- **مفهوم القيم :** القيم كلمة في صيغة الجمع مفردها قيمة ، وقيمة الشيء هي مقدار المنفعة الحاصلة منه أو المرجوة منه سواء أكانت منفعة حسية أو معنوية .

وقد عرف جون بول رزقير القيمة بأنها: " الوجود من حيث كونه مرغوب فيه أو موضع رغبة ممكنة "[19] .

---

[14] سعد الذين إبراهيم وآخرون : المرجع السابق ص 47.

[15] المرجع نفسه، ص 327.

[16] سعيد بوالشعير : المرجع السابق ص70.

[17] Georege Burdeau : La démocratie édition du seuil paris P66

[18] سعيد بوالشعير : المرجع السابق ص 70.

[19] جان بول رزقير: **فلسفة القيم** ، تعريب عادل العوا، الطبعة الأولى لبنان بيروت،2001 ،ص 6 .

كما تعرف القيم بأنها أفضليات جماعية تظهر في وضع مؤسساتي وتسهم بطريقة تكوينها في تنظيم هذا الوضع[20].

وتصنف القيم إلى :

قيم أخلاقية : كقيمة الحياة ، وقيمة العقل ، وقيمة الحرية والثقافة والإبداع .

قيم جمالية : كالحسن والجمال والرشاقة والأناقة .

- *قيم منطقية : **كالصواب والخطأ والمحتمل.***

- **قيم أخرى** : سياسية واقتصادية واجتماعية، ومنها القيم الديمقراطية التي لا تقترن مع الاستبداد وعبادة الشخصية وتتمثل أساسا في الحرية والمساواة والمشاركة ، وخضوع الأقلية للأغلبية.

2- القيم الديمقراطية:

أ-الحرية: إن وصف الحرية " liberté " كان عند الإغريق واسعا للغاية إلى حد أنه كان ينصرف إلى معاني تبدو منقطعة الصلة بالحرية في مفهومها الدقيق ، ولذلك كانت الحرية تعنى بين ما تعنيه مجموع الصفات الكريمة التي يتحلى بها الإنسان الفاضل كالحكمة والكرم ، وسمو الروح ...إلخ[21].

ولا يختلف هذا الوصف عن التصور العربي فقد جاء في لسان العرب لابن منظور:" الحر : نقيض العبد ، والحر من الناس : أخيارهم وأفاضلهم"[22], ومع ذلك فقد كان عند الإغريق معنى خاص لعبارة " الإنسان الحر " :هو أن الفرد يتمتع بصفة المواطن وهذه الصفة تفرض له مركزا اجتماعيا ساميا يجعل من حقه المشاركة في إدارة المدنية في حين يحرم العبد من هذه المشاركة[23].

والمعنى العام للحرية أنها خاصة الموجود ، الخالص من القيود ، العامل بإرادته أو طبيعته([24]), ويقول "بورديو" إن المعنى الأول للحرية هو الذي يسوي بينها وبين الاستقلال (Autonomie) وهذه الحرية بمعنى الاستقلال يمكن أن تعرف بأنها انعدام الإكراه أو الشعور باستقلال مادي وروحي[25].

ويظل معنى الحرية يتفاوت بحسب الزاوية التي ينظر منها، أهي حرية من قيد معين أم الحرية بقصد تحقيق غرض معين؟ ، ولهذا قيل أن " روزفلت " كان من أكثر السياسيين توفيقا في توضيح هذا المعنى حيث لم يقنع بالتحدث عن الحرية المجردة وإنما قام بتحديد القيد الذي يطلب التحرر منه أو لأي غرض تمنح الحرية[26].

---

[20] ر بودون وف بوريكو : المرجع السابق، ص 451.

[21] محمد عصفور : **الحرية في الفكر الديمقراطي والاشتراكي** ،الطبعة الأولى 1961 ص (ب)

[22] ابن منظور : **لسان العرب**، المجلد الثاني،الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان 1997، ص57.

[23] محمد عصفور : المرجع السابق، ص (ب).

[24] - جميل صليبا : المرجع السابق، ص 462.

[25] محمد عصفور : المرجع السابق، ص40.

[26] المرجع نفسه ،ص40.

والحريات السياسية : هي الحقوق المعترف بها في الدولة كحرية الفكر ، والرأي والضمير والدين ، والتعبير ، وحرية الاشتراك في الجمعيات ، وحرية الإسهام في إدارة شؤون الدولة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارهم المواطن اختيار حرا[27].

ب المساواة : هي اتفاق الشيئين في الكمية ، ومعني ذلك أن أحد الشيئين يمكن أن يستبدل بالأخر دون زيادة أو نقصان[28].

والمساواة في علم الأخلاق هي المبدأ المثالي الذي يقرر أن الإنسان من حيث هو إنسان مساو لأخيه الإنسان في الحق والكرامة ، ولهذه المساواة ضربان : المساواة المدنية والمساواة السياسية.

أما المساواة المدنية: (Egalité civile) فهي المبدأ الذي يوجب معاملة جميع الأفراد معاملة واحدة من حيث دعوتهم إلى القيام بالواجبات المفروضة عليهم ، ومن حيث تمتعهم بالحقوق المعترف لهم بها في القانون دون تفريق بينهم بحسب نسبهم أو ثروتهم أو طبقتهم .

أما المساواة السياسية : (Egalité politique) فهي المبدأ الذي يعترف لجميع أفراد المجتمع بحق الاشتراك في الحكم ، وبحق التعيين في الوظائف العامة وفقا للشروط التي يحددها القانون, دون تمييز بين طبقاتهم وثرواتهم ، بحيث يكونون أمام القانون سواء، لا يختلف بعضهم عن بعض إلا بحسب كفايتهم واستحقاقهم[29].

وإلى جانب هذه المساواة المدنية أو السياسية (وهي مثالية أو صورية) هناك : **مساواة واقعية:(Réelle)** كمساواة رجلين أو أكثر في ثرواتهم أو شهاداتهم ، أو مختلف ظروفهم الواقعية،وتسمي هذه المساواة الواقعية بالمساواة المادية وهي مقابلة للمساواة القانونية أو السياسية[30].

وعلى العموم يقصد بالمساواة ضمان الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والخدمات الاجتماعية لكل المواطنين ، وهو ما يعبر عنه بالعدل الاجتماعي أو تكافؤ الفرص.

وفي الأخير يمكننا القول أن المساواة تأخذ بعدين سياسي واجتماعي:

- السياسي : بمعنى أن كل مواطن بغض النظر عن أوجه تعليمه أو ثرائه أو مركزه العائلي أو ديانته أو جنسه ولونه يتساوى أمام القانون مع الآخرين ، وهو الطرح المميز للمدرسة الليبرالية الكلاسيكية.

- الاجتماعي : بمعنى ضرورة توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطنين من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية[31].

---

[27] جميل صليبا :المرجع السابق ،ص462 .

[28] المرجع نفسه ،ص 367.

[29] جميل صليبا: المرجع نفسه ص368.

[30] المرجع نفسه المكان نفسه.

[31] على الدين هلال وأخرون : المرجع السابق ص 10.

وهو الطرح المميز للمدرسة الاشتراكية والليبرالية الاجتماعية.

جـ - المشاركة : وتعني أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو هذه السياسة، وينبني هذا على مبدأ مهم وهو حق كل إنسان في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر عليه وعلى حياته ومصالحه[32].

ومن أبرز مظاهر المشاركة في النظام الديمقراطي هي الانتخابات والتي بواسطتها يختار أفراد الشعب البرامج والأفراد الذين يرون أنهم يعبرون عن أرادتهم وتطلعاتهم وآمالهم بعد أن يترشح هؤلاء ويعرضون برامجهم على الشعب .

والاقتراع هو فعل الفرد الذي يعبر بحرية عن أفضلياته فيما يتعلق بتكوين السلطات الحكومية وسياستها[33], وتمكن الانتخابات الأكثرية من التقرير بصورة شرعية عن الجسم السياسي بكامله ، شريطة أن لا تشعر الأقلية بأنها مقهورة ، وأن تكون السياسة الموضوعة موضع التنفيذ من قبل الأكثرية قابلة للتطبيق[34].

د- نظام الأغلبية : تعتمد الديمقراطية على الأخذ بنظام الأغلبية عند اتخاذ القرارات أو الفصل بين التصورات والمشاريع أو الاقتراحات والقوانين ، ففي مختلف المجالس تتم عملية التصويت على القرارات بنظام الأغلبية، حيث يجب أن يحصل القرار على أكبر عدد من الأصوات ويقسم نظام الأغلبية إلى نوعين هما :

- الأغلبية النسبية :وفيها تكون المصادقة على القرار اذا ما تحصل على أغلبية الأصوات دون النظر إلي مجموع الأصوات .
- الأغلبية المطلقة :وفيها يجب أن يحصل القرار على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، أي أن يحصل على أكثر من نصف عدد الأصوات ،وعندها يصبح القرار فاعلا يستلزم التطبيق .

ثالثا:القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية

تطبيقا لاستراتيجية عبان رمضان في تأسيس هياكل وأجهزة تنظم عمل الثورة التحررية وترسخ مبدأ القيادة الجماعية ، نص مؤتمر الصومام على تأسيس سلطة تشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية،حيث اعتبر بمثابة البرلمان في الجزائر،وأعطيت له السلطة العليا في الثورة ، فقد كلف برسم

---

[32] المرجع نفسه المكان نفسه.

[33] ر, بودن وف بور يكو : المرجع السابق ص69.

[34] المرجع نفسه ص71 .

وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني ، وبتحديد خطط عملها ، وبتوزيع جميع سلطات اتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها[35].
كما اعتبر هذا المجلس هو المؤتمن على السيادة الوطنية وحارسها ما استمرت الحرب، وله صلاحية التشريع ومراقبة الحكومة إلى أن تحرر أرض الوطن[36].
وتشكل هذا المجلس وفقا لقرارات مؤتمر الصومام من 34 عضوا منهم 17 عضوا دائما و 17 عضوا إضافيا وهم :
أولا : الدائمون
1-من عناصر حزب الشعب –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.
أ-قادة أول نوفمبر:
مصطفي بن بوالعيد* العربي بن مهيدي ، محمد بوضياف ، كريم بلقاسم رابح بيطاط.
ب-قادة الولايات : زيغود يوسف ، عمر أو عمران.
ج-الوفد الخارجي : أيت أحمد حسين ، أحمد بن بلة ، محمد خيضر.
د-المركزيون : بن يوسف بن خدة ، امحمد يزيد.
هـ-المناضلون البارزون : محمد الأمين دباغين (أمين عام سابق لحزب الشعب) عبان رمضان (رئيس ولاية سابق في الحزب) عيسات ايدير (أمين عام اتحاد العمال) .
2–من عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- فرحات عباس (رئيس الحزب) .
3 – من عناصر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
-أحمد توفيق المدني (أمين عام الجمعية).
ثانيا: الإضافيون .
1-من حزب الشعب –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.
أ-المركزيون:
-سعد دحلب (لجنة التنسيق والتنفذ).
-صالح لوانشي(اتحادية فرنسا).
-عبد المالك تمام (مسؤول صحيفة المجاهد).
-عبد الحميد مهري.
-الطيب الثعالبي.
ب-من نواب قادة الولايات.
-لخضر بن طوبال.

---

[35] عقيلة ضيف الله : **التنظيم السياسي – الإداري في الجزائر 1954 1962**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 1995 ، ص 254
[36] محمد البجاوي :**الثورة الجزائرية و القانون** : ترجمة علي الخش ، دار اليقظة العربية، ،ص 146
* استشهد قبل انعقاد المؤتمر.

-عبد الحفيظ بوصوف .
-محمدي السعيد.
-علي ملاح.
2- من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. -أحمد فرنسيس .
3-من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. -ابراهيم مزهودي.
4-من المنظمات الوطنية:
-الاتحاد العام للعمال : نائب عيسات ايدير.
-اتحاد الطلبة : محمد بن يحي ونائبه.
5-عناصر حرة:
أ-من نواب قادة الولايات .
- نائب مصطفي بن بوالعيد ، وسليمان دهيلس.
ب-شخصيات مستقلة.
-محمد لبجاوي (عضو سابق في الحزب الشيوعي)[37].

والملاحظ على هذه التشكيلة أنها ضمت مختلف تيارات الحركة الوطنية فبالإضافة إلى العناصر الثورية التي أشرفت على تفجير الثورة، ضمت القائمة عناصر اللجنة المركزية لحركة لانتصار وعناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء وحتى من الحزب الشيوعي ، كما أن التمثيل في المجلس شمل العناصر الموجودة في الداخل والخارج ، ورغم غلبة العناصر المنتمية لحزب الشعب –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية - إلا أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان خلال كامل مرحلة الثورة التحريرية عنوانا للوحدة : وحدة القيادة ووحدة السلطة ،ووحدة الأمة ،ووحدة المصير، ولذا كان التجسيد الأمثل لإيديولوجية الوحدة والإجماع[38].

كما مثلت هذه التشكيلة الشعب الجزائري أوسع تمثيل وبأصدق صورة ممكنة في مثل تلك الظروف ، فكان هذا المجلس أصدق تعبير عن الإرادة الشعبية في الجزائر،وشكل هذا التمثيل الواسع لمختلف الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية في تلك الفترة تعبيرا قويا على تجاوز استراتيجية المرحلة الأولى للثورة، والتي اقتصر فيها الاعتماد على العناصر الثورية فقط، ذلك أن تلك الاستراتيجية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحقق الانتصار على المستعمر الفرنسي الذي وظف كل إمكانياتها الذاتية ومد يده إلى طلب المساعدة من الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية ، وأما عن طريقة التعيين التي استعملت في تحديد العضوية في المجلس، فقد كانت الأسلوب الأمثل لكي لا تعترض العملية مصاعب

[37] محمد عباس : **ثوار عظماء** ، دار هومه، الجزائر 2003 ، ص ص 375-376.

[38] الأمين شريط : **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1998، ص 92

كثيرة ، كما أنها تحقق سلامة الثورة في ظل ظروف الاحتلال[39]، غير أن طريقة التعيين هذه برأي سليمان الشيخ أدت إلى إهمال إحدى القواعد الأساسية للديمقراطية وهي الانتخاب وذلك لحساب الاختيار المشترك الأكثر تلاؤما مع ضرورات العمل السري[40]، وعليه فإنه بسبب الثورة لم يكن هذا المجلس ينتخب بطريقة ديمقراطية.

وأما عن نظام العمل داخل المجلس فهو الذي يحدد كل أشكال عمله وطرق تصويته وأن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس ، كما أن للمجلس الحق في زيادة عدد أعضائه وذلك بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين ، وأما عن المداولات في المجلس فإن مشاركة كل الأعضاء في المناقشات مطلوبة والامتناع عن التصويت غير مقبول ، ويعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتبا له مكون من ثلاثة أعضاء فيما بين دوراته،وهو مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو استثنائية بطلب ثلثي أعضاء المجلس[41].

وبهذا يسجل الباحث تأكيد القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني المسيرة لعمل المجلس على حرية التعبير والرأي والحق في الاختلاف خلال مداولات المجلس، وهو ما يبرز التزام قيادة الثورة بتطبيق المبادئ الديمقراطية كلما سمحت ظروف الحرب بذلك .

ومن اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية ، التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية من بين أعضائه كما يمنح الحكومة ثقته ، وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين ، ويمثل هذا المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد ، فهو يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى ، باستثناء قضية وقف إطلاقالنار ، التي يجب أن لا تتم الموافقة عليها إلا بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين أو الممثلين[42] . ويصدر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية هي :

- اللوائح : وكانت ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة .
- الأوامر الدستورية : وهي ذات طابع تأسيسي .

---

[39] محمد بجاوي : المرجع السابق ص 142

[40] سليمان الشيخ : **الجزائر تحمل السلاح** : ترجمة حافظ الجمالي، منشورات الذكري الأربعين للاستقلال، ص 258

[41] ينظر ،قوانين جبهة التحرير الوطني، محمد يوسفي **: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، ترجمة محمد الشريف بن داحي حسين، وزارة المجاهدين ، الذكري 40 لاندلاع الثورة، ص 194

[42] عقيلة ضيف الله : المرجع السابق ،ص254

- الأوامر التشريعية : وهي ذات طابع تشريعي[43].

وأما عن دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية فقد عقد منذ تأسيسه سنة1956حتى الاستقلال سنة 1962 ست"6 " دورات، منها مؤتمران هما: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، ومؤتمر طرابلس جوان 1962،وأربع اجتماعات في كل من القاهرة وطرابلس الغرب ،وقد عقد الاجتماع الأول في القاهرة خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 28 أوت 1957 إثر التطورات السلبية التي عرفتها الثورة،وعلى الخصوص تزايد الضغط الاستعماري على عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى المقيمة في العاصمة إثر إضراب الثمانية أيام خلال شهري جانفي وفيفري 1957، حيث خرج أعضاء اللجنة إلى تونس ثم توجهوا إلى القاهرة، وقد حضر هذا الاجتماع ثلاثة وعشرون عضوا وهم: عبان رمضان، فرحات عباس، لعموري محمد، مصطفي بن عودة، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، أحمد توفيق المدني، لخضر بن طوبال، عبد الحميد مهري، محمد بن يحي، ابراهيم مزهودي، عمارة بوقلاز، محمدي السعيد، هواري بومدين، عمر أو عمران، بوصوف عبد الحفيظ، الطيب الثعالبي، محمود الشريف، سعد دحلب، سليمان دهيليس، محمد الأمين دباغين، أحمد فرنسيس، امحمد اليزيد[44].

وفي هذا الاجتماع ظهرت بوادر التراجع عن بعض قرارات الصومام والعودة إلى الاعتماد على العناصر الثورية، وإبعاد العناصر السياسية، حيث جسد هذا التوجه كل من الثلاثي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوالصوف و لخضر بن طوبال، وخرج هذا الاجتماع بعدة قرارات هي:

1-العدول عن المبدأين الشهيرين وهما: أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري.

2-تعيين لجنة تنسيق وتنفيذ جديدة من تسعة (9) أعضاء.

-خمسة عسكريين وهم حسب الولايات العقداء : محمود الشريف ، بن طوبال ، كريم بلقاسم ، عمر أو عمران ، عبد الحفيظ بوالصوف .

-أربعة سياسيين وهم : عبان رمضان ، فرحات عباس ، الدكتور الأمين دباغين ، عبد الحميد مهري .

وقد أضيف إلى هؤلاء الأعضاء القادة الخمسة المعتقلين بفرنسا (احمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، رابح بيطاط).

3-توسيع المجلس الوطني للثورة إلى 54 عضوا بدل 34 عضوا[45].

---

[43] الأمين شريط : المرجع السابق، ص 105

[44] Benyoucef benkhedda ,**l'algérie a l'independance, la crise de 1962**, edutions dahleb, alger 1997, p 132

[45] محمد عباس : ثوار عظماء : المصدرالسابق، ص127

كما تقرر كذلك القيام بهجوم عسكري عام ، في كل أنحاء الجزائر وتوسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج، وتفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية إذا ما رأت الظروف مناسبة لذلك[46].

وبهذا أبعد كل من سعد دحلب وبن يوسف بن خدة عن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ،ثم قتل عبان رمضان بعد استدراجه إلى المغرب الأقصى وذلك يوم 27 ديسمبر 1957 [47]، فتحكم الباءات الثلاث(بوصوف، بن طوبال، بلقاسم كريم) في قيادة الثورة، وأصبحت القرارات تتخذ بضغط من هذا الثلاثي، مما جعلها في الكثير من الأحيان تكون بطريقة غير ديمقراطية، ومن ذلك عملية تصفية عبان رمضان التي تمت دون محاكمة، حيث يؤكد محمد لبجاوي عضو المجلس الوطني للثورة أن عبان رمضان لم يستشهد في ميدان المعركة كما جاء في صحيفة المجاهد اللسان الناطق بالاسم الثورة*، بل أنه اغتيل[48].

وأما الاجتماع الثاني فقد عقد في طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 بعد اجتماع العقداء العشرة الذي حملته الحكومة** مسؤولية ايجاد حلول لمشاكل الثورة، وخلال هذا الاجتماع برزت رغبة قوية من كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة باعتباره الوحيد من القادة التاريخيين الذي بقي حرا ولم يقتل ، وكعادة المجلس الوطني للثورة فقد تشكلت لجنة ثلاثية ضمت محمدي السعيد مسؤول قيادة أركان الشرق ، وهواري بومدين مسؤول قيادة أركان الغرب ، وسعد دحلب وذلك لأجل الإشراف على المشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة واقتراح الوزراء[49].

وقد كان كريم بلقاسم لا يشك في صعوده إلى رئاسة الحكومة حيث قام بحملة كبيرة لتحقيق ذلك ، وكان الاعتقاد السائد في أوساط أعضاء المجلس أن انشقاقا سيحدث في صفوف الجبهة إذا لم يحصل كريم بلقاسم على هذا المنصب، وستخرج الأزمة إلى الجمهور ويعرفها العدو، وهو ما ينتظره لتحقيق النصر على الثورة، ويذكر سعد دحلب أنه بعد استشارة أعضاء المجلس فرديا اتضح له أن الأغلبية تريد أن تتجنب المأزق بالموافقة على ترشيح كريم لرئاسة الحكومة ، وحتى فرحات عباس رشح كريم بلقاسم ، غير أن الخوف كان ظاهرا للعيان من

---

[46] أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1982، ص 163

[47] حميد عبد القادر :**عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة** ، منشورات الشهاب 2003 ،ص 148

* جاء في الجريدة أن الأخ عبان رمضان توفي على التراب الوطني إثر جروح بليغة تعرض لها أثناء اشتباك بين فرقة من جيش التحرير مكلفة بحمايته، وفرقة من الجيش الفرنسي خلال منتصف أفريل 1958 ينظر: EL Moudjahid :Abbane ramdane est mort au champ d'honner n°24 alger : 29mai1958 ,p461

[48] Mohamed lebjaoui ,**vérité sur la révolution algérienne** , anep, p153

** شكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19سبتمبر 1958

[49] Saad dahleb,**pour l'independance de l'algerie.mission accomplie**.editions dahlab.alger 2001, p 124

عدم قدرة كريم على تحمل هذه المسؤولية ، كما أن بن طوبال كان يرفض العمل تحت قيادة كريم بلقاسم[50].

وعندها جرت مشاورات بين أعضاء اللجنة تقرر على إثرها التوجه إلى تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة الثانية، وذلك لقدرته الكبيرة في التفاوض، وبعد ترتيبات خاصة بالوزراء اقترحت اللجنة قائمة الحكومة على المجلس، حيث يتولى فرحات عباس رئاسة الحكومة ويعين كريم نائبا للرئيس ويكلف بالشؤون الخارجية ، ومن أجل تسيير الحرب اقترح أن تتشكل لجنة وزارية من الباءات الثلاث (بن طوبال ، بوصوف ، كريم بلقاسم) ، و كان اقتراح اللجنة مفاجئا لكل من فرحات عباس وكريم بلقاسم على حد سواء، حيث دخل هذا الأخير في جدال مع سعد دحلب استمر لمدة يومين حول إلغاء وزارة الحرب ، وعدم تحكمه في العمل الدبلوماسي ، وفي الأخير اقتنع كريم بردود سعد دحلب، ووافق على الاقتراح، شرط أن يكون سعد دحلب معه في وزارة الخارجية[51]، وبهذا حلت مشكلة تعيين الحكومة المؤقتة الثانية، حيث يسجل الدارس الحرية الواسعة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في اختيار القادة ، وخضوع هؤلاء لرأي الأغلبية في المجلس تحقيقا للمصلحة العليا للثورة ،وهو ما يؤكد على عودة الممارسة الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة .

كما حدد المجلس الوطني للثورة المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل ، ومن جملة هذه المحاور الرئيسة التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية والتي تقوم عليها السياسة الجزائرية نخص بالذكر النقاط الآتية:

1-تطبيق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا إذا اقتضت الضرورة ذلك.

2-تقوية علاقات التعاون والتحالف مع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي وكذلك دول الكتلة الاشتراكية.

3- انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس والمغرب.

4-القيام بمجهودات لدى الدول الإفريقية من أجل إقناعها بسحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر.

5-الدخول في مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية بقصد جلب المتطوعين والفنيين وإرسالهم إلى حدود الجزائر مع تونس والمغرب.

6-اختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير وتدويل القضية الجزائرية .

---

[50] Ibid, p 125
[51] Ibid , p 128

7- دخول قادة الثورة وقادة الولايات في جيش التحرير إلى داخل الجزائر.
8 - إرسال مبعوثين إلى داخل الجزائر وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل.
9-تشكيل لجنة للمالية وتكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات في داخل الجزائر.
10 –هيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا[52].

وفي هذا الإطار تقرر إنشاء لجنة وزارية للحرب تتكون من الثلاثي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوالصوف ، ولخضر بن طوبال تتولى مهمة الدفاع الوطني كما تقرر كذلك إنشاء هيئة أركان عامة أسندت مسؤوليتها إلى هواري بومدين بمساعدة على منجلي وقائد أحمد ، وعز الدين زراري[53].

وتم كذلك في هذا الاجتماع المصادقة على قوانين جبهة التحرير الوطني والمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية، فقد تقرر أن كل أعضاء جيش التحرير لهم حق العضوية في جبهة التحرير الوطني ، وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية له صفتين فهو صاحب السلطة العليا للثورة ، وهو البرلمان الذي يعين الحكومة[54] .

وبهذا كان هذا الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ذو أهمية تاريخية كبيرة حيث مكن الثورة من قوانين وبرنامج عمل كان على الحكومة أن تعمل على تطبيقه.

وخلال هذه الفترة ساءت العلاقة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان إثر حادثة إسقاط المجاهدين لطائرة فرنسية على الحدود التونسية و أسر طيارها الفرنسي حيث طالبت الحكومة تحت الضغط التونسي من قيادة الأركان أن تسلمها الطيار الفرنسي ،وأمام إصرار الحكومة قرر أعضاء قيادة الأركان الاستقالة في15 جويلية 1961 ، وعلى إثرها تقرر عقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الذي عقد في طرابلس من9 إلى27 أوت 1961، و تقرر أن يناقش مسألتين هما مسألة المفاوضات مع فرنسا التي توقفت في "لوقران" بسبب مشكلة الصحراء خلال شهر جويلية 1961 ، ومسألة القيادة بفعل الخلاف الكبير بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة ، وفي هذا الاجتماع أبدى أعضاء هيئة الأركان (على منجلي وقائد أحمد) معارضتهما الشديدة للحكومة المؤقتة والباءات الثلاث (بوصوف ، بن طوبال ، كريم بلقاسم) وكان السؤال الأول الذي بادرت به هيئة الأركان هو[55]: لماذا لم تطبقوا قرارات الدورة السابقة ؟

فكان جواب بن طوبال (وكان سباق للجواب دائما !) وباختصار:" ما طبقناش ! "

---

[52] عمار بوحوش : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، الطبعة الأولى دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان 1997، ص ص 495-496

[53] علي كافي:**من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946-1962**، دار القصبة، الجزائر1999، ص257

[54] Mohamed harbi **: f.l.n, mirage et realite**, naqd/enal alger, p 247

[55] محمد عباس : **رواد الوطنية**، دار هومة ، الجزائر 2004، ص 411

وكان رد الأركان العامة أن الأمور لا ينبغي أن تظل على ما هي عليه، ولا بد من تغيير النظام القائم في اتجاه تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية ".كما أعتبر أعضاء هيئة الأركان أن المفاوضات التي تقودها الحكومة تتجه نحو التضحية بالثورة لصالح شكل جديد من الاستعمار يقوم على التعاون مع فرنسا[56].

و أكدت قيادة الأركان على ضرورة توحيد الجيش الموجود في الحدود مع الولايات ووضعته تحت قيادتها[57].

ويبدو أن هذا التوتر الشديد الذي كانت عليه هيئة الأركان يعود إلى عدم قدرتها على تخطي خطي " شال وموريس" ، مما جعلها توجه ضرباتها نحو الحكومة المؤقتة،وفي هذا الاجتماع اقترح بن يوسف بن خدة كما فعل سنة 1959 تشكيل قيادة لجبهة التحريرالوطني تكون أعلى سلطة للجبهة، وذلك بهدف إضعاف سلطة الباءات الثلاث واستبعاد فرحات عباس عن القيادة، ولكن اقتراحه هذا وجد اعتراضا قويا من قبل كريم بلقاسم[58]، كما اقترح بن خدة أن تشكل حكومة لها سيادة كاملة تتكون من خمسة أعضاء على الأكثر ، على أن تستقر في الجزائر وهذا لأجل تحصين المقاومة والإبقاء على الثقة ووضع كل القادة على توافق[59]، غيرأن أغلبية أعضاء المجلس كانت ترى أن الوصول إلى تسوية مع المستعمر عن طريق المفاوضات هو الحل الأمثل في ظل صعوبة تحقيق الانتصار العسكري في الميدان، وعليه تقرر إنشاء لجنة مشاورات لاقتراح حكومة جديدة ، و ضمت اللجنة كل من محمد بن يحي وبوداود عمار ومحمدي السعيد، وبعد المشاورات اقترحت اللجنة تشكيلة حكومية جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة[60]، الذي اعتبر بمثابة الرجل الوطني القادر على إجراء حوار مع هيئة الأركان والراديكالي الذي لن يرضخ بسهولة للمطالب الفرنسية ، فهو منقذ الثورة من الخلافات الموجودة بين قادتها.

غير أن قيادة الأركان بعد فشلها في تحقيق طموحاتها قررت مغادرة الاجتماع قبل أن ينتهي وتوجهت إلى ألمانيا[61]، وهو ما يعني أن الخلاف مع هيئة الأركان بقي مؤجلا وكان على الحكومة الجديدة أن تواجهه، وفي الأخير خرج الاجتماع بالقرارات الآتية : - تشكيل حكومة مؤقتة جديدة أسندت رئاستها لشخصية بن يوسف بن خدة*

---

[56] Mohamed harbi, fln mirage et realite, op cit p 280
[57] Ibid, p 281
[58] Ibid,p281
[59] saad dahleb,op cit ,p150
[60] Ibid,p 151
[61] benjamin stora,zakya daoud,farhat abbas**, une autre algérie**, kasbah édition, alger 1995, p348

* بن يوسف بن خدة :ولد في البليدة عام 1920،ناضل مبكرا في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حتى أصبح أحد مسؤوليها ،أعتقل عشية اندلاع الثورة ،ثم اطلق سراحه في أفريل 1955،وعندها التحق بصفوف الثورة على مستوى الجزائر العاصمة ،عين عضوا في المجلس الوطني للثورة ،وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ،ثم عين وزيرافي الحكومة المؤقتة الأولى .ينظر: El moudjahid :benyoussef ben khedda ,présisdent du G.P.R.A.n°84 alger :29aout1961p552

- تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي .
- ضبط المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري .
- تأكيد حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير ، بواسطة الحل التفاوضي الذي يحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله بما فيه الصحراء ، وعلى وحدة الشعب الجزائري ، والتعاون على قدم المساواة باحترام سيادة الشعب[62].

وحول طريقة تعينه على رأس الحكومة المؤقتة الثالثة ، وإزاحة فرحات عباس يؤكد بن يوسف بن خدة أن المجلس بعد محاكمته لسياسة فرحات عباس قرر إزاحته من على رأس الحكومة ، ففي الأزمات الرئيس هو الذي يدفع الثمن، وأن القرار اتخذ بالأغلبية وفي ظل سيادة روح الحوار والديمقراطية[63]،كما أوضح أن المجلس الوطني للثورة كان يسير وفق نظام ديمقراطي حيث عبر عن ذلك بقوله[64] :"الواقع أن المجلس الوطني كان يسير على نظام ديمقراطي ،وكانت مداولاته تتسم بالحرية والديمقراطية التامة ،كما كان يتبع في جميع قراراته التقليد المعروف ،وهو أن الأقلية تخضع لقرار الأغلبية."

وبعد أن تمكنت الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة من تحقيق تقدم ملموس في ملف المفاوضات على إثر محادثات "لي روس "(les rousses) في الفترة الممتدة 11 إلى 19 فيفري 1962 حيث تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بين الوفد الجزائري المفاوض برئاسة كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة و الوفد الفرنسي برئاسة " لويس جوكس" ، دعت الحكومة إلى عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، لدراسة نص اتفاقيات إيفيان في كل جزئياتها، و اتخاذ موقف واضح منها.و عندها اجتمع المجلس الوطني للثورة في فترة الممتدة من 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس الليبية. و حضره سبعة أعضاء عن الحكومة المؤقتة و هم : بن يوسف بن خدة،عبد الحفيظ بوالصوف،سعد دحلب،كريم بلقاسم، محمدي السعيد ومحمد يزيد و ثلاثة أعضاء عن قيادة الأركان و هم: هواري بومدين،احمد قايد،علي منجلي و ممثل عن ولاية الأوراس و النمامشة و هو مصطفي بن النوى و ممثلين عن ولاية وهران و هما مختار بويزم و بن حدو بوحجار،و خمسة ممثلين عن اتحادية فرنسا و هم: عمار عدلاني،رابح بوعزيز،محمد بوداود،علي هارون،عبد الكريم الويسي، و خمسة عشر من بقية أعضاء المجلس الوطني للثورة و هم: فرحات عباس، مصطفي بن عودة،محمد بن سالم،محمد بن يحي،أحمد بومنجل،سليمان دهيليس،محمد حماي،

---

[62] يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين** ج2. ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص ص 207 208

[63] op cit ,p348

[64] بن يوسف بن خدة :**شهادات ومواقف** ،الطبعة الأولى، دار النعمان ، الجزائر 2004 ، ص104

علي كافي،محمد خير الدين،عبيدي حاج الأخضر،عبد الحميد مهري،عمار أوعمران،عمر أوصديق،الطيب الثعالبي،محمد يازوران.
كما أرسل عدد من الأعضاء بوكالاتهم إلى زملائهم في المجلس أو إلى رئيس الحكومة و هم: - الوزراء الخمسة المعتقلين "بأولنوا"و هم: حسين أيت أحمد،أحمد بن بلة،رابح بيطاط، محمد بوضياف،محمد حيضر.
- ولاية قسنطينة: رابح بلوصيف،العربي برجم،صالح بوبندير،الطاهر بودربالة ، عبدالمجيد كحل الراس.
- ولاية القبائل : أحمد فدال، احسن محيوز،محمد و علي،آكلي محمد أولحاج،الطيب الصديقي.
- ولاية الأوراس النمامشة: الطاهر الزبيري.
بينما غاب عن اجتماع المجلس 22 عضوا حيث كان العدد الرسمي لأعضاء المجلس هو 71عضو بينما شارك في التصويت 49عضو بعدد من الحاضرين بلغ 33عضو[65]. ووفقا للمادة 12من الفصل الثاني من القوانين الأساسية المؤقتة للجمهورية الجزائرية فإن المجلس الوطني للثورة يقرر بأغلبية (5/4) أربعة أخماس أصوت الأعضاء الحاضرين أو الممثلين وقف إطلاق النار ، وبهذا فإن أغلبية الأربعة أخماس من عدد المصوتين البالغ عددهم 49 عضوا هو40 صوت وبعد عرض الاتفاقية للتصويت نالت موافقة 45 صوتا ،فكان الإجماع على تأييد الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع الطرف الفرنسي ، وأما الأربعة أصوات المعارضة فكانت ثلاثة منها لعناصر قيادة الأركان وهم : هواري بومدين وقائد أحمد ، وعلى منجلي ، والصوت الرابع للرائد مختار بويزم من الولاية الخامسة[66]،وقد تركزت معارضة قيادة الأركان لإتفاقيات ايفيان حول النقاط الأربعة الآتية:
- استمرار التجارب النووية في رقان بالصحراء الجزائرية.
- الابقاء على الهيمنة الاستعمارية في المرسى الكبير بوهران .
-مطالبة جيش التحرير الوطني بوضع سلاحه وتعويضه بالقوات المحلية .
-تمتع الأقلية الأوروبية بالحقوق المدنية[67].
وبهذا يمكننا الوقوف على تطبيق جوهري للقيم الديمقراطية في هذه المؤسسة العليا للثورة وصاحبة السيادة وممثلة الإرادة الشعبية ، حيث تمت العودة إلى هذه المؤسسة التي تملك حق النظر في هذه القضية، وذلك تطبيقا لما ورد في القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، حيث عرض الاتفاق على المجلس فنال موافقة

---

[65] بن يوسف بن خدة :**اتفاقيات ايفيان** ،تعريب لحسن زغدار، و محل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987 ، ص ص 56 75
[66] بن يوسف بن خدة: **شهادات و مواقف** ، المصدر السابق : ص59
[67] مجلة أول نوفمبر: **المجاهد مختار بوعيزم المدعو الرائد ناصر** ،حوار مع :ع عثمان الطاهر العدد155/156 الجزائر 1997 ص27

الأغلبية، وبذلك طبق نظام الأغلبية في اتخاذ هذا القرار المصيري بالنسبة للشعب الجزائري.

وعلى إثر هذه المصادقة من قبل المجلس الوطني للثورة استؤنفت المفاوضات من جديد في ايفيان يوم 7 مارس ، وانتهت بالتوقيع على وقف اطلاق النار في 18 مارس 1962 والذي أعلن عنه يوم 19 مارس 1962 في منتصف النهار من قبل بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة، و بعدها تم إطلاق سراح المساجين و علي رأسهم المساجين الخمسة بن بلة و بوضياف،و أيت أحمد، ومحمد خيضر و رابح بيطاط، ثم بدأت التحضيرات لعقد مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ،و مع بداية شهر أفريل 1962 أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات و أعضاء المجلس في الداخل و الخارج،ولأول مرة توفرت الشروط لحضور الجميع بهدف إجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل[68].

وعلى إثرها عقد مؤتمر طرابلس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 27 ماي إلى 5 جوان 1962بطرابلس الليبية وعملت السلطات الليبية على توفير الشروط الضرورية للمؤتمر حيث منعت السلطات الليبية الصحفيين و الأجانب من دخول المدينة[69]، و تضمن جدول الأعمال نقطتين أساسيتين هما:

- المناقشة و المصادقة على برنامج طرابلس.
- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على هذه المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقيمي[70].

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى فقد تم تحضير هذا البرنامج خلال اجتماعات عقدت في تونس بمنطقة الحمامات ،حيث كتب مشروع البرنامج من قبل محمد حربي وامحمد يزيد ومصطفى لشرف وذلك تحت توجيه أحمد بن بلة[71]،وركز هذا البرنامج على البعد الديمقراطية الاشتراكي ، واعتماد نظام الحزب الواحد،وعند عرضه للنقاش لم يعترض عليه أحد ما عدا بعض الملاحظات قدمها فرحات عباس، و أثناء التصويت وافقت الأغلبية الساحقة على ميثاق طرابلس[72]، الذي أصبح الوثيقة الأساسية لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.

و قد أكد ميثاق طرابلس على البعد الديمقراطي لثورة البناء و التشييد التي يجب أن تعقب الثورة التحريرية و تكون مكملة لها ،حيث جاء فيه "....إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية و أن الثورة الديمقراطية الشعبية

---

[68] علي كافي :المصدر السابق، ص 285
[69] ازغيدي محمد لحسن :المرجع السابق ،ص 239
[70] علي كافي :المصدر السابق ،285
[71] Mohamed lebjaoui, op cit ,p170
[72] Ben youcef bén khedda **,làlgerie alindèpendance,la crise de 1962**, op cit ,p14

يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني،إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ الاشتراكية و سلطة في أيدي الشعب ...."[73].
و نص الميثاق أن المحتوى الديمقراطي يجعل من مهام الثورة العمل على تقوية الوطن الذي أصبح مستقلا بأن تعيد إليه قيمه المكبوتة، أو تلك التي حطمها الاستعمار، وذلك لتحقيق دولة ذات سيادة واستقلال كامل و ثقافة وطنية[74]،كما أكد ميثاق طرابلس أن الفكر الديمقراطي يجب أن يتحقق في مؤسسات الدولة المحددة تحديدا جيدا، و في كل قطاعات الحياة الاجتماعات للبلاد ،وتوضح الوثيقة أن روح المسؤولية تشكل المظهر الأوفى للفكر الديمقراطي،و أنها يجب أن تحل في أي مكان محل مبدأ السلطة التي كان جوهره إقطاعيا و ميزته تسلطية[75].
ثم يبين الميثاق أن تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية يتطلب تأسيس حزب جماهيري قوى و واع،والذي يجب أن يعمل على قاعدة ديمقراطية،و أن يكون وسيلة للتعبير عن المتطلبات الجماهيرية ،و أن لا تفرض القيادة الخط السياسي للحزب بمفردها بل تضعه انطلاقا من آراء و اقتراحات القاعدة .و أن التعبير الحر عن الآراء و الانتقاد هما من الحقوق الأساسية لكل مناضل و أن المسؤولية تسند عن طريق الانتخاب في كل المستويات ، و أن تخضع القرارات لقانون الأغلبية[76].وبهذا وضع ميثاق طرابلس مجموع القواعد التي يتم من خلالها ممارسة الفعل الديمقراطي وهي:
-وضع السلطة في يد الطبقة الثورية الشعبية.
-التبادل المستمر بين القمة والقاعدة لضمان حياة سياسية نشيطة .
-الخطة السياسية للحزب لاتضعها القيادة وحدها بل يجب أن تتبع من اقتراحات القاعدة واهتماماتها .
-حرية النقد في نطاق منظمات الحزب تعتبر حقا جوهريا للمناضلين ،وهذا العمل يسمح بتجنب أي عمل انحرافي يستوجب العقاب لصاحبه[77] (3).
و يسجل الدارس أن الديمقراطية المنشودة هي الديمقراطية الشعبية التي ازدهرت في أوربا الشرقية عند الشعوب التي تحررت من الاحتلال النازي، والتي تعتمد على حزب طلائعي يقود المجتمع نحو بناء الديمقراطية الاشتراكية، و هو برأينا تطوير للديمقراطية الاجتماعية التي يمكن أن نصف بها الممارسات الديمقراطية التي سادت خلال الثورة التحريرية .

---

[73] **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954- 1962)**،وزارة الإعلام والثقافة ،الجزائر 1979 ص 76
[74] المصدر نفسه ، ص77
[75] المصدر نفسه ، ص77
[76] المصدر نفسه ،ص ص 99-100
[77] ابراهيم لونيسي ،**التجربة الديمقراطية في الوطن العربي – الجزائر نموذجا**- رسالة دكتوراه في التاريخ جامعة سيدي بن عباس 2004-2005، ص367

و أما النقطة الثانية المتعلقة بتشكيل المكتب السياسي فقد كانت سببا في اندلاع أزمة السلطة التي عرفتها الجزائر سنة1962،حيث عين المجلس الوطني للثورة لجنة لتشكيل المكتب السياسي كان مقررها محمد بن يحي، وعندها بدأ أعضاؤها باستشارة أعضاء المجلس، حيث طلبوا منهم تحديد قائمة بسبعة أسماء للقادة الذين يرغبون أن يشكلوا المكتب السياسي القادم،وبعد انتهاء الاستشارة اتضح أن الاتجاه المساند لأحمد بن بلة هو الذي تحصل على الأغلبية، وكانت القائمة المقترحة تضم العناصر الآتية: أحمد بن بلة ،محمد خيضر ،رابح بيطاط ،محمد بوضياف ،حسين أيت أحمد ،الحاج بن علا ،ومحمدي السعيد[78].

بينما لم يتحصل فريق الحكومة إلا على عدد محدود من أصوات أعضاء المجلس وبخاصة -الباءات الثلاث- حيث تحصل بوالصوف على صوت واحد ،وكريم بلقاسم على صوت أو اثنين ،وبن طوبال على أربعة أو خمسة أصوات، وعليه كان التصويت في الجلسة العلنية سيؤكد هذه النتيجة[79] ،وبحسب محمد لبجاوي قام أعضاء الحكومة بمناورة لمنع عملية التصويت، حيث قرر جزء من أعضاء الحكومة مغادرة المؤتمر،وكان أولهم رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة الذي غادر طرابلس نحو تونس ،وانتهى الاجتماع دون أن يؤخذ أي قرار رسمي[80]. وبحسب بن يوسف بن خدة فان مقرر اللجنة محمد بن يحي رفض عرض القائمة على التصويت في المجلس لأن الذين مثلوا في القيادة لم يقبلوا بها، حيث رفض كل من محمد بوضياف وحسين أيت أحمد العمل مع أحمد بن بلة لأنه كان يملك الأغلبية في المكتب السياسي المقترح[81].

وهكذا انفض الاجتماع دون انتخاب قيادة سياسية تتولى الانتقال بالجزائر من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال في هدوء واستقرار ، وانتقل الخلاف بين الطرفين إلى الداخل حيث حسم في الأخير لصالح أحمد بن بلة وقيادة الأركان المتحالفة معه، فبعد الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر في5جويلية 1962 أعلن في تلمسان يوم 22جويلية 1962عن مكتب سياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي نص ميثاق طرابلس أنه الحزب الوحيد الشرعي في الجزائر المستقلة وكان أعضاؤه من الموالين لأحمد بن بلة وقيادة الأركان ،ثم تنازلت الحكومة المؤقتة عن صلاحياتها في 7أوت 1962 إلى المكتب السياسي[82]، وأجريت يوم 20 سبتمبر الانتخابات التشريعية التي نجح فيها جميع أعضاء المكتب السياسي وعندها قام أحمد بن بلة يوم 26سبتمبر 1962 بتشكيل الحكومة و تقاسم فيها المناصب الحساسة في الدولة مع قيادة الأركان[83] .

---

[78] Mohamed lebjaoui: op cit ,p171
[79] ibid ,p171
[80] ibid ,p171
[81] Ben youcef ben khedda , lalgerie a lindependance la crisede 1962 ,op cit ,pp 16 -17
[82] mohamed harbi : **les archives de la révolution algérienne** p320
[83] عمار بوحوش :المرجع السابق ، ص ص 508-509

الخاتمة

و خلاصة القول أن قيادة الثورة قد التزمت بتطبيق القيم الديمقراطية في تسييرها للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، كلما سمحت ظروف الحرب بذلك، و برغم وجود بعض التجاوزات إلا أنها لم تكن لتؤثر على المسيرة الديمقراطية لهياكل و أجهزة الثورة.